

المنتدى التونسي للحقوق
الاقتصادية والاجتماعية

التقرير السنوي للعنف في تونس 2021



المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

التقرير السنوي للعنف في تونس 2021

التقرير السنوي للعنف
في تونس 2021
(النشرة الأولى، جانفي 2022)

رحمة بن سليمان
نجلاء عرفة
أسماء سحبون
ريم سوودي
أيمن بن علي

© جميع الحقوق محفوظة للمنتدى التونسي للحقوق
الاقتصادية والاجتماعية



شارع فرنسا، 1000 تونس / باب البحر
الهاتف: 71 325 129
الموقع الإلكتروني: www.ftdes.net

تصميم:

EDITIONS  ALFINIQ

Tél: 31 567 819
www.alfiniq.tn



الفهرس

5	مقدمة
9	الفصل الأول: مؤشرات العنف في سنة 2021: تصاعد الأرقام وعدم نجاعة الحلول المُضادّة
10	(1) منسوب العنف لسنة 2021
20	(2) المعتدي حسب الجنس لسنة 2021
22	(3) ضحايا العنف حسب الجنس لسنة 2021
24	(4) أبرز أنواع العنف المسجلة سنة 2021
26	(5) توزيع أماكن ممارسة العنف
29	الفصل الثاني: العنف الاجتماعي: جرائم مُتفاقمة وضحايا من مختلف الفئات الاجتماعية
32	(1) العنف الأسري
34	(2) العنف السياسي
37	الفصل الثالث: العنف بين قديسيّة الفضاء (المدرسة والمعهد) وبشاعة الفعل
45	الفصل الخامس: مشهديات العنف: من ظاهرة مرفوضة إلى ظاهرة فنية
51	الفصل السادس: قراءة سوسيوولوجية في العنف المادي والمعنوي تُفسر أرقام العنف في تونس وتفهم السلوكات
59	أهمّ المفاهيم المعتمدة في صياغة التقرير



مقدمة

لم تكن سنة 2021 مختلفة كثيرا عن سابقتها، حيث بقيت مؤشرات العنف بمختلف أصنافه، محافظة على درجاتها الملفتة والتي تُنذر بتفاقم الخطر واستفحال الظاهرة وتحويلها إلى ممارسة يومية. مثلما كانت سنة 2020 منهكة بالوباء العالمي، فإنها أيضا كانت سنة العنف المعّم والممارسات العنيفة التي لم تقتصر على فئة اجتماعية معينة سواء من جانب الضحايا أو الممارسين للعنف. فمن العنف الأسري (العنف ضد الأزواج والأطفال) إلى عنف مُعّم ومُتداول في الفضاء العام يكشف عن نفسه (عنف مادي) إلى عنف مستتر (عنف رمزي) يتخفى وراء اللغة وأنماط التواصل.

مقابل ذلك، لم تتمكن التشريعات والقوانين الموضوعية، والمقاربات التي تبنتها مختلف الجمعيات والمنظمات المعنية بمكافحة العنف، من الحد منه كممارسة أو وضع جملة الحلول المُقدمة موضع التطبيق. حيث رصدنا انتقال العنف من أفضية خاصة إلى أخرى عامة مثل البرلمان، حيث تحول جزء من الفاعل السياسي إلى ممارس للعنف المادي والرمزي وضحية له في نفس الوقت، مما ساهم في تحول الفضاء التشريعي إلى فضاء مُفعم بالعنف وموضوع تحت الأضواء مباشرة يعرض مشاهد العنف على مرأى ومسمع من المواطن. هذا، وقد شهد الشارع التونسي عدة أحداث كان فيها العنف لغة الحوار والتواصل، حيث مارست مؤسسات الدولة «الأجهزة الأمنية» عديد الممارسات المتسمة بالعنف الشديد على المتظاهرين. في نفس السياق، سجل العنف المادي حضوره داخل الفضاءات التربوية

إذ وقع تسجيل حالات عنف ضد المربين سواء من التلاميذ أو حتى بين الإطار التربوي. لا يفوتنا هنا أن نلمح إلى الأدوار التي تقوم بها وسائل الاعلام السمعية والمقروءة والبصرية في التطرق الى مسألة العنف ومحاولة كشف مظاهره وأسبابه وبعض الحلول، لكن البعض من هذه الوسائل الإعلامية لازالت تعيد إنتاج العنف المادي وغير المادي في قوالب فنية معروضة لمختلف الأعمار والفئات الاجتماعية.

يصح القول بأن العنف المادي وغير المادي في تونس أصبح من الممارسات اليومية غير المخجلة أو الموصومة بصفات اللامواطنة واللامدنية، حيث لازال النص القانوني قاصرا بل وأحيانا عاجزا على تصفية الإرث العنيف ممارسة وتصورات، وسد الطريق أمام ممارسات أخرى لن يكون القانون بحال من الأحوال أداة ناجعة لمقاومتها، مالم تكن هناك إرادة جماعية مشتركة تستأنس بمقاربات علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي وغيرها من المطارحات العلمية التي تُفيد في تفكيك ظاهرة العنف وتضييق الخناق على أطر ممارستها.

تجدر الإشارة إلى أننا اعتمدنا في منهجية التحليل على رصد المعطيات التي تُخَصُّ أرقام حالات العنف لسنة 2021 كلَّ شهر على حدة، وهي إحصائيات المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وأيضا مُستقاةً من بعض وسائل الإعلام الرسمية المكتوبة والمرئية والمسموعة، والمعلنة من خلال المواقع الإلكترونية ومن التقارير التي تنشرها مؤسسات المجتمع المدني التي تشتغل على رصد حالات العنف. أمَّا فيما

“

سجل العنف المادي حضوره داخل الفضاءات التربوية، إذ وقع تسجيل حالات عنف ضد المربين سواء من التلاميذ أو حتى بين الإطار التربوي.

”



يخص إحصائيات التقرير التي تمّت صياغتها فقد وقع الاعتماد على الأرقام والمعطيات التي تضمنتها التقارير الشهرية التي يصدرها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتي تتضمن النسب المسجلة لحالات العنف في 24 ولاية، ورسمًا بيانيًا يوضح توزيع العنف حسب القطاع، وتوزيع العنف حسب المكان، وتوزيع العنف بين فردي وجماعي، وتوزيع العنف حسب الجنس بين المعتدي والضحية.

للإشارة، تعرضنا لصعوبات تتعلق بالحصول على المعطيات المتعلقة بحالات العنف من مختلف الوزارات ومؤسسات الدولة. حيث لازال الولوج الى المعلومة خاضعا لمطلب في الغرض وموافقة أو مطلب نفاذ للمعلومة.

يسعى هذا التقرير إلى رصد مختلف مؤشرات العنف في سنة 2021 مع تقديم ما نراه كفيلا إلى حد ما بمعالجة الظاهرة عبر تقديم مجموعة من المقترحات التنفيذية لذلك ■



الفصل الأول

مؤشرات العنف في سنة 2021: تصاعد الأرقام وعدم نجاحة الحلول المُضادّة



1) منسوب العنف لسنة 2021

جدول عدد 1: إحصائيات العنف حسب الولايات والأشهر لسنة 2021 (ب.%)

الولاية	يناير	فبراير	أكتوبر	نوفمبر	أوت	جويلية	جان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	المتوسط السنوي
أريانة	7.1	4.2	9.1	3.8	2.3	-	-	4.9	4.8	5	10	34	
بن عروس	1.8	6.3	4.5	3.8	2.3	6.5	3.2	4.9	0	2	2	34	
منوبة	5.4	4.2	-	-	-	3.2	-	1.6	4.8	5	0	34	
تونس	12.5	14.6	4.5	7.7	2.5	19.4	19.4	20.3	24	12	18	34	
بنزرت	5.4	4.2	1.5	3.8	2.3	6.5	-	1.6	4.8	0	2	4	
زغوان	1.8	-	-	-	-	-	3.2	4.9	2.4	0	0	2	
نابل	10.7	2.1	7.6	3.8	9.1	9.7	6.5	1.6	4.8	5	15	2	
باجة	3.6	2.1	3	-	-	-	3.2	0	0	2	0	2	
جندوبة	3.6	2.1	1.5	-	-	-	-	3.8	0	0	0	5	
سليانة	-	-	-	3.8	-	3.2	-	3.8	2.4	0	0	6	
الكاف	3.6	4.2	-	3.8	-	3.2	-	9.2	4.8	0	2	2	
سوسة	12.5	10.4	10.6	7.7	20.5	9.7	16.1	6.5	4.8	9	5	11	
صفاقس	-	10.4	-	3.8	2.3	-	12.9	0	9.5	7	5	4	
المنستير	8.9	8.3	10.6	23.1	15.9	9.7	-	6.5	4.8	0	7	4	
المهدية	1.8	6.3	1.5	3.8	-	3.2	9.7	3.8	4.8	12	7	2	
سيدي بوزيد	5.4	4.2	1.5	11.5	2.3	3.2	3.2	6.5	9.5	12	2	0	
القصرين	5.4	4.2	10.6	3.8	6.8	12.9	6.5	4.9	7.1	5	13	11	
القنيطرة	8.9	2.1	18.2	3.8	9.1	3.2	3.2	11.4	4.8	5	7	4	
تطاوين	-	-	4.5	-	-	-	-	0	0	5	0	0	
قابس	-	-	1.5	-	-	-	-	0	0	2	0	2	
مدنين	-	2.1	4.5	-	-	3.2	-	0	0	5	0	4	
توزر	-	-	-	-	-	-	9.7	0	0	0	0	0	
قبلي	-	6.3	-	-	-	-	-	0	0	0	5	0	
قفصة	1.8	2.1	4.5	11.5	2.1	3.2	3.2	3.8	2.4	7	0	2	



تكشف الأرقام أن ولايات تونس الكبرى (تونس، بن عروس، أريانة، منوبة) سجّلت أعلى معدلات العنف خلال شهر جانفي من سنة 2021 بواقع 34% من الحالات المُسجّلة، في حين لم تسجّل ولايات سيدي بوزيد وتطاوين وقبلي وتوزر أية حالة عنف خلال نفس الشهر. تُعتبر ولايات تونس الكبرى ذات كثافة سكانية ضخمة (ما يقارب 2 مليون ونصف ساكن من مجموع عدد سكان الجمهورية التونسية)، مما يعني قرابة 22% من نسبة السكان. تُمثّل هذه الولايات مركز ثقل من حيث وجود كتلة بشرية مختلفة الأصول الاجتماعية والثقافية يتوزعون على أنشطة متنوعة مثل الدراسة والعمل وغيرها. كما تتوفر في هذه الولايات عديد المؤسسات المعنية بالإبلاغ ورصد حالات العنف ومتابعته، إضافة إلى سهولة توفر المعلومة متى تعلق الأمر بحالات عنف مهما كانت أشكالها وأفضيتها. بالنسبة إلى ولايات الجنوب الشرقي والغربي والوسط الغربي (سيدي بوزيد، تطاوين، قبلي وتوزر) فإن عدم تسجيل حالات عنف خلال شهر جانفي من سنة 2021 لا يعني انعدامه مُطلقا في هذه الولايات، إنما قد يكون ذلك بسبب عدم التبليغ وصعوبة رصد حالات العنف الممارس وبثقل الموروث الثقافي والاجتماعي الذي لا زال محافظا في جانب ما على نوع من حميمية العلاقات التي يتداخل فيها جانب القرابة والوجاهة العائلية والنسب التي تتدخل إما لمنع العنف أو تضييق نطاقه من خلال الصلح مثلا حتى لا يقع التبليغ عنه أو تتبع القائم به.

يُعتبر شهر جانفي ذا رمزية خاصة عند التونسيين، وتجد هذه الرمزية امتداداتها التاريخية والثقافية فيه. فهو شهر الاضطرابات والاحتجاجات وهو فاتح سنة جديدة عاش على وقعها التونسيون في سنة 2021 أحداثا سياسية واقتصادية أثرت بعمق على المزاج العام ومنها إيقافات لمحتجين ومحاكمات وعنّف في الفضاء العام. كما يلعب المُعطى الاقتصادي، خاصة

وأُن البلاد لم تتعاف نهائياً من جائحة كورونا، دوراً رئيسياً في تفشي العنف بمختلف أصنافه (30% من حالات العنف المسجلة هي عنف احتجاجي / 64% عنف إجرامي).

تدل الأرقام المضمّنة بالجدول على انخفاض نسبة العنف بالنسبة إلى باقي أشهر السنة مع تفاوتها زيادة أو نقصاناً بدرجات طفيفة. يدل انخفاض نسبة العنف على نوع من التأقلم مع نمط عيش اقتصادي واجتماعي ربما كان مسؤولاً بدرجة ما على تسجيل حالات عنف في فترة سابقة. هذا وتحافظ ولايات تطاوين/قابس/مدنين/توزر/قبلي على «السبق» المتمثل في عدم تسجيل حالات عنف.

في سياق آخر، نلاحظ أن أشهر العطلة الصيفية الممتدة من جوان إلى سبتمبر (مع تواصلها إلى ديسمبر بالنسبة إلى بعض الولايات) لا تُسجل حالات عنف. قد يعود ذلك إلى أن هذه الأشهر تُسجل تغييراً في الجدول اليومي للنشاط (نظام الحصة الواحدة) وعدم توفر أقصى ما يمكن من مراكز الإصغاء والتبليغ ورصد حالات العنف. كما تميز السداسي الثاني من سنة 2021 بتواصل موجة الكوفيد والتوجه نحو تكثيف حملات التلقيح، على عكس سنتي 2020 و2021 اللتين شهدتا طفرة في مستوى انتشار الفيروس مما حتم على الدولة اتخاذ إجراءات رسمية تتمثل في فرض الحجر الصحي الشامل الذي تسبب في تغيير جذري في نمط الحياة والسلوكيات اليومية للتونسيين. لم تتوقف بعض الفئات الاجتماعية من التأقلم مع الظرف المستجد وانهمكت في ممارسة أصناف من العنف وخاصة العنف الأسري المُسلط على المرأة والطفل.



عدم تعافي البلاد نهائياً من جائحة كورونا، أدّى إلى لعب دور رئيسي في تفشي العنف بمختلف أصنافه



لم تكن حالات العنف الأسري وخاصة منه ذاك الذي كانت المرأة ضحية له خاصا بتونس فقط، بل إنه تحول إلى ظاهرة عالمية عابرة للحدود والثقافات. في هذا السياق، أفادت منظمة الصحة العالمية بأن «ثلث نساء العالم تعرضن للعنف الجسدي وخصوصا الجنسي من قبل شركائهن في أغلب الحالات»¹. في هذا السياق، يشير مدير عام منظمة الصحة أن «العنف ضد النساء آفة متجذرة في كل الدول والثقافات»²

كما ذكرت المنظمة في نفس التقرير أن نحو 736 مليون فتاة وامرأة في الخامسة عشرة وما فوق تعرضن لاعتداء وغالبا على يد شريكهن.

شهدت تونس في نفس فترة الحجر الصحي تفاقما لحالات العنف ضد المرأة حيث تضاعفت حوالي 7.5 مرّات في أقلّ من شهرين³، حسب الأرقام الرسمية. في هذا السياق، أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي أفضية للتحريض على العنف وتزكية ممارسته والتندّر به حيث «بات أحدنا يطلع بشكل شبه يومي على منشورات من قبيل: «توا أحسن فترة تنجم تضرب فيها مرتك جبر صحي والمحاكم مسكرة» (إنّها أفضل فترة لتضرب زوجتك لأنّ المحاكم مغلقة خلال الحجر الصحي)، «فرصة باش تضرب مرتك.. ما عندها وين تمشي حتى المحاكم مسكرة» (فرصة لتضرب زوجتك ليس لديها مكان تذهب إليه حتى

1 مقال حول تقرير منظمة الصحة العالمية. منشور على الرابط: <https://www.france24.com/ar/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7/20210309-8> منشور في: 2021/3/9. شوهد في: 2022/1/1.

2 المصدر نفسه.

3 دراسة منشورة على الرابط: <https://www.trtarabi.com/explainers> منشورة في: 2020/7/5. شوهد في: 2022/1/1.

المحاكم مغلقة)، «ما تغشش راجلك لا ترصليك تاكل في الضرب» (لا تغضبي زوجك لكي لا تتعرضي للضرب)، وهي نوع من الدعايات السامة التي وجدت طريقها إلى مواقع التواصل الاجتماعي، وتداولها النشطاء على نطاق واسع، خلال فترة الحجر الصحي»⁴.

في هذا السياق، يُوضح الجدول الموالي المعدلات المسجلة في أشهر جوان وجويلية وأوت من سنة 2021.

جدول عدد 2: معدلات العنف المسجلة في جوان وجويلية وأوت 2021 (ب.٪)

النسبة لكل ولاية في شهر واحد	النسبة لكل الولايات في كل شهر	النسبة لـ 24 ولاية في جوان، جويلية وأوت	النسبة لكل ولاية	النسبة (24 ولاية)	الأشهر
			4.3	96.83	جوان
4.12	98.94	296.83	4.16	100	جويلية
			4.16	100	أوت

تدل الأرقام على انخفاض منسوب العنف في صائفة 2021. في هذه الصائفة انهمك التونسيون في سياقات التوقي من الكوفيد حيث ارتفعت حالات الوفاة وأصبحت مشاكل القطاع الصحي في تونس ومتابعة تعاطي الدولة مع ذلك أبرز اهتمامات الإعلام والمواطن التونسي. رغم ذلك، فإن الدولة التونسية لم تفرض الحجر الصحي الشامل كما فعلت في سنة 2020 مما أدى إلى انخفاض نسبة العنف المسجلة في جوان وجويلية وأوت. بالتالي، يبدو أن الحجر الصحي هو المتغير المتحكم في ارتفاع منسوب العنف أو انخفاضه.

لا يعني انخفاض الأرقام أننا نُسجل ارتياحا أو اطمئنانا

لمؤشر العنف، فنحن لا نريد استقرار الأرقام أو تدنيها فقط، بل يجب ألا تكون هناك أرقام تُحصي معدلات العنف من الأساس.

جدول عدد3: الحصيلة السنوية للعنف لسنة 2021 (ب.%)

الولاية	أريانة	بن عروس	منوبة	تونس	بنزرت	زغوان	نابل	باجة	جندوبة	سيانة	الكاف	سوسة
النسبة	82.2	71.3	58.2	177.4	36.1	14.3	77.9	15.9	13	19.2	32.8	111.31
الولاية	صفاقس	المستير	المهدية	سيدي بوزيد	القصرين	القيروان	نطاوين	قابس	مدنين	توزر	قبلي	قفصة
النسبة	54.9	107.8	55.9	61.3	91.2	80.7	9.5	5.5	18.8	9.7	11.3	43.8

سجلت ولايات تونس وسوسة والمنستير أعلى نسب عنف في سنة 2021 وهي على التوالي (177,4 % تونس / 111,31 % سوسة / 107,8 % المنستير). هذه الولايات تُمثل شريانا سياحيا واقتصاديا للدولة وتستقبل العديد من المواطنين من مختلف المناطق والولايات، ويسمح تعدد الأصول الجغرافية لسكانها سواء المقيمين أو الزائرين وكذلك طبيعة الأنشطة التي تتوفر فيها، بـ«انتعاشة» منسوب العنف بمختلف اصنافه، ويسهل رصده والكشف عنه. أما ولايتا تطاوين وقابس فقد سجّلتا أدنى نسبة عنف في سنة 2021 بواقع 9,5% للأولى و5,5% للثانية. إن تدني نسبة العنف لا يعود في الحقيقة الى انعدامه التام، بل هو نتاج لنمط اجتماعي وثقافي سائد لا يعتبر التبليغ عن العنف ممارسة طبيعية أو هو حاصل لانعدام وسائل وكيفيات الرصد وحصر الممارسات العنيفة.

لا يُعبر ارتفاع نسبة العنف في منطقة ما أو ولاية من الولايات على أنها بؤرة لممارسة العنف وتقبُّله باعتباره ثقافة وجزءا من الحياة اليومية، كما لا يعني تدني نسبه في منطقة أو ولاية أخرى أنه مُدان ومرفوض اجتماعيا وثقافيا أو هو نوع من الممارسات الهجينة.



جدول عدد4: أعلى وأدنى نسبة عنف مسجلة لسنة 2021 (ب.%)

الشهر وأصغر نسبة مسجلة		الشهر وأكبر نسبة مسجلة		الولاية
النسبة	الشهر	النسبة	الشهر	
2,3	أوت	34	جانفي	أريانة
0	أفريل	34	جانفي	بن عروس
0	فيفري	34	جانفي	منوبة
4,5	أكتوبر	34	جانفي	تونس
0	مارس	6,5	جويلية	بنزرت
0	فيفري - مارس	4,9	ماي	زغوان
2	جانفي	15	فيفري	نابل
0	فيفري - ماي	3,6	ديسمبر	باجة
0	فيفري - مارس - أفريل	5	جانفي	جنوبية
0	فيفري - مارس	6	جانفي	سليانة
0	مارس	9,2	ماي	الكاف
4,8	أفريل	16,1	جوان	سوسة
0	ماي	12,9	جوان	صفاقس
0	مارس	23,1	سبتمبر	المنستير
1,8	ديسمبر	12	مارس	المهدية
0	جانفي	11,5	سبتمبر	سيدي بوزيد
3,8	سبتمبر	13	فيفري	القصرين
2,1	نوفمبر	18,2	أكتوبر	القيروان
0	جانفي - فيفري - أفريل - ماي	5	مارس	تطاوين
0	أفريل - ماي - فيفري	2	جانفي	قابس
0	فيفري - أفريل - ماي	5	مارس	مدنين
0	جانفي - فيفري - مارس - أفريل - ماي	9,7	جوان	توزر
0	جانفي - مارس - أفريل - ماي	6,3	نوفمبر	قبلي
0	فيفري	11,5	سبتمبر	قفصة

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى معدلات العنف وقع تسجيلها في شهر جانفي بالنسبة ل 24 ولاية، حيث يتكرر هذا الشهر 7 مرات. في حين تتكرر أشهر مارس وأفريل 8 مرات باعتبارها الأشهر التي سجلت أدنى معدلات العنف في سنة 2021. بخصوص معدلات شهري مارس وأفريل، فإنها وإن بدت

متدنية مقارنة بشهر جانفي فإنها لا تعني أن العنف قد سجل انخفاضا هاما بل قد تكون هذه الأشهر سجّلت جرائم بشعة جدا. في قراءة لتقرير المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية⁵ نتبيّن تحولات أصناف العنف والقائمين به، حيث «تنوعت ضحاياه خاصة من الفئات الهشة، والأمر اللافت هو أنّ الطفل صار أيضا جلاّداً، إذ تمّ رصد جرائم قتل ارتكبتها مراهقون»⁶.

يُعد التقرير مجموعة من أعمال العنف التي حصلت في شهر مارس من سنة 2021: قتل مراهق لشاب طعنًا بسكين في المهدية / إحياط عملية بيع رضية في السبيخة من ولاية القيروان / إحياط محاولة بيع رضيع في سوسة وكذلك الإلقاء برضيع حديث الولادة في الشارع في مدينة نابل. كما وقع تسجيل جرائم جنسية منها تعرّض مراهقة (14 سنة) للاغتصاب في سوسة واختطاف قاصر واغتصابها في نابل، إضافة إلى تعرّض تلميذة عمرها 10 سنوات للتحرش من قبل حارس مدرستها في السواسي، اغتصاب قاصر من قبل مدمن مخدرات في أحواز العاصمة. هذا، وقد سجل العنف المؤسّساتي حضوره بصفة ملفتة، إذ طال الحرق والتخريب والاعتداء مقر بلدية سيدي علي بن عون. وتعرضت مدرسة بقفصة للنهب والتخريب وكذلك مدرسة في مدينة العيون بالقيصرين.

«تشير الأرقام التي أفرزتها عملية الرصد إلى أنّ 57% من أحداث العنف المرصودة ارتكبتها ذكور وأنّ 57% أيضًا من هذه

5 قراءة في تقرير المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. منشور على الرابط:

<https://ultratunisia.ultrasawt.com/10->

في: 9/4/2021. شوهدي في: 1/1/2022.

6 المصدر نفسه.

الأحداث كانت في شكل عنف جماعي»⁷.

تُنبئنا خارطة العنف المرصود طيلة شهر مارس من سنة 2021 أن 16 ولاية كانت مسرحًا لأحداث العنف تتقدمها ولايات تونس والمهدية وسيدي بوزيد بأعلى نسبة (12% من النسبة الجمالية للعنف المرصود وطنيًا لكل منها)، تليها ولاية سوسة بنسبة 9% ثم بقية الولايات بنسب متفاوتة. مثل الشارع مسرحًا للعنف بنسبة ناهزت 37% يليه المسكن بنسبة 17% ثم الفضاءات التربوية والحكومية والاقتصادية والإعلامية بنسب متفاوتة. كما يأتي العنف الإجرامي في مرتبة أولى بنسبة 57% يليه العنف المؤسسي بنسبة 19% ثم العنف السياسي والاقتصادي وغيرها من أنواع العنف بنسب متفاوتة.

7 المصدر نفسه.



2) المعتدي حسب الجنس لسنة 2021

جدول عدد 5: نسب العنف المسجلة في سنة 2021 حسب الجنس (ب.%)

المعتدي	الشهر		مختلط	مؤسستي
	ذكور	إناث		
جانفي	88	4	8	-
فيفري	66	-	27	7
مارس	57.1	9.5	28.6	4.8
أفريل	79.1	9.3	11.6	-
ماي	67.2	3.3	26.2	3.3
يون	93.3	-	6.7	-
جويلية	72.4	10.3	17.2	-
أوت	78.6	2.4	19	-
سبتمبر	68	-	32	-
أكتوبر	39.4	33.3	16.7	10.6
نوفمبر	63.8	4.3	23.4	8.5
ديسمبر	79.2	7.5	7.5	5.7



نلاحظ من خلال الجدول أنّ شهر جوان من سنة 2021 سجّل أكبر نسبة عنف (93,3%) من قبل الذكور في حين لم يسجّل هذا الشهر أي حالة عنف من قبل الإناث أو العنف المؤسّساتي. بالعودة الى الإحصائيات التي تتعلق بنسبة العنف في شهر جوان من سنة 2021 والتي تبيّن من خلال الجداول السابقة بأنها كانت مُتدنيّة مقارنة بسنة 2020، فإنّ النصيب الأكبر من القائمين بالعنف كان وفق الرقم المتضمن بهذا الجدول من نصيب الذكور. في المقابل، أُعتبر شهر أكتوبر شهر السبق في تسجيل أكبر نسبة عنف مسجلة عند الإناث (33,3%) وتجدر الإشارة إلى أنه نفس الشهر الذي يُسجّل أدنى نسبة عنف عند الذكور ونفس الأمر بالنسبة الى العنف المؤسّساتي. أما عن العنف المختلط، فقد سجّل شهر جوان أدنى نسبة عنف (6,7%) في حين يقفز هذا الرقم إلى (28,6%) كأعلى نسبة مُسجلة خلال شهر مارس.

لا يقدم الجدول تفصيلا لمن مُورس عليه العنف، لكننا نتبيّن من خلال الأرقام أنّ العنف في تونس لازال ممارسة تُسجّل من قبل الذكور في المقام الأول (بصرف النظر إن كان العنف ممارسا بين ذكر وذكر أو ذكر وأنثى). تلتقي هذه الأرقام في جانب منها مع ثقافة تكاد تكون سائدة في المجتمع التونسي حيث لاتزال العائلة التونسية محكومة بمنطق الذكر القائم بمهام وأدوار معينة دون المرأة، والتي لاتزال ضحية للعنف الأسري (مثال جريمة قتل رفقة الشارني في ماي 2021). وبالتالي يمكن أن نستنتج أنّ ممارسة العنف في تونس مازالت «امتيازاً» ذكورياً.

3) ضحايا العنف حسب الجنس لسنة 2021

جدول عدد6: توزيع نسبة ضحايا العنف حسب الأشهر لسنة 2021 (ب.%)

الشهر	الضحية	
	ذكور	إناث
ديسمبر	34.6	36.5
نوفمبر	45.7	26.1
أكتوبر	81.8	4.5
سبتمبر	26.9	46.2
أوت	50	28.6
جويلية	37.9	34.5
جوان	32.3	48.4
ماي	48.3	30
أفريل	51.2	32.6
مارس	35.7	28.6
فيفري	39	29.3
جانفي	54.5	27.3
مؤسساني	9.1	9.1
مختلط	22	9.1
مؤسساني	9.8	9.1
مؤسساني	7.1	9.1
مؤسساني	4.7	4.7
مؤسساني	3.2	3.2
مؤسساني	3.2	3.2
مؤسساني	13.8	13.8
مؤسساني	-	-
مؤسساني	3.8	3.8
مؤسساني	6.1	6.1
مؤسساني	6.5	6.5
مؤسساني	15.4	15.4



من خلال هذا الجدول نتبيّن أنّ شهر أكتوبر سجّل أعلى معدّل عنف ممارس ضدّ الذكور %81,8 في حين كان شهر سبتمبر الشهر الأدنى من حيث تسجيل نسبة عنف ضدّ الذكور %26,9. في المقابل كان شهر أكتوبر هو الشهر الذي سجّل أدنى نسب عنف ضدّ الإناث %4,5 وضدّ المختلط %7,6. سجّل شهرا ماي وجوان أدنى نسب عنف مسجّلة تحت خانة «مؤسّساتي» %3,2 وكان شهر ديسمبر موسوما بشهر العنف الأقصى من حيث النسبة %15,4. حالات العنف المسجّلة أقصاها وأدناها وقع تسجيلها خلال السداسي الثاني من السنة (بين ماي وديسمبر). يعني ذلك في جانب منه أنّ حالات العنف في تونس ليست مقتصرة على شهر واحد من السنة بل هي معممة على كامل الأشهر. مثلا سجّلنا في ولاية تونس حسب الجدول عدد 1 أنّ أكبر نسبة عنف في الولاية المذكورة سجّلت خلال شهر جانفي ونفس الأمر بالنسبة إلى المعدّل العام للعنف المسجّل في شهر جانفي بالنسبة إلى كلّ الولايات التونسيّة، إلا أنّ ما يكشفه الجدول المتناول بالتحليل يدلّ على أنّ أصنافا من العنف تخصّ الضحايا يقع تسجيلها في غير الشهر المذكور (جانفي). أي أنّ التأويلات التي ذكرناها سابقا الخاصّة بالسياقات، لا تنسحب بالضرورة على نوع أو صنف القائم بالعنف أو الضحية.



4) أبرز أنواع العنف المسجلة سنة 2021

جدول عدد 7: توزيع أبرز أنواع العنف المسجلة خلال سنة 2021 (ب.%)

نوع الاعتداء	الشهر											
	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جوان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي
إجرامي	78.6	70.8	77.3	80.8	90.9	71	64.5	72.1	78.6	54	61	64
مؤسساتي	8.99	12.5	15.2	15.4	-	-	12.9	9.8	7.1	19	15	2
عنف في الفضاء العام	-	2.1	1.5	-	4.5	9.7	3.2	6.5	9.5	10	17	2
اقتصادي	7.1	10.4	4.5	3.8	4.5	3.2	6.5	3.2	2.4	5	2	2
احتجاجي	3.6	4.2	1.5	-	-	3.2	6.5	6.5	2.4	5	-	30
سياسي	1.8	-	-	-	-	12.9	6.5	1.6	-	7	5	-



كانت أشهر جانفي، فيفري، مارس، جويلية، أوت ونوفمبر الأشهر التي سجلت أعلى مستويات العنف، حيث توزعت كالتالي: العنف الاجرامي: أوت (90,9%)، العنف المؤسساتي: مارس (19%)، العنف في الفضاء العام: فيفري (17%)، العنف الاقتصادي: نوفمبر (10,4%)، العنف الاحتجاجي: جانفي (30%)، العنف السياسي: جويلية (12,9%). في حين سجلت أشهر مارس، جانفي، أكتوبر، فيفري وماي أدنى مستويات العنف، وتتوزع كالتالي: العنف الاجرامي: مارس (54%)، العنف المؤسساتي والاقتصادي: جانفي (2%)، العنف الاحتجاجي والعنف في الفضاء العام: أكتوبر (1,5%)، العنف السياسي: ماي (1,6%).

بالنسبة للمعدلات الأعلى، يحتل العنف الإجرامي المرتبة الأولى، ثم العنف الاحتجاجي يليه العنف المؤسساتي ومن بعده العنف في الفضاء العام يتبعه العنف السياسي وأخيرا العنف الاقتصادي. أما عن المعدلات الأدنى فقد احتل العنف الإجرامي المرتبة الأولى يليه العنف المؤسساتي والاقتصادي ثم العنف السياسي وأخيرا العنف الاحتجاجي والعنف في الفضاء العام.

يحتل العنف الإجرامي المرتبة الأولى بالنسبة لأعلى النسب المسجلة وأدناها، حيث تختلف النسبة بين مستوياتها الدنيا والقصى بحسب الأشهر، لكنه يبقى الصنف الطاغي من العنف. لا يُقدّم الجدول تفصيلا لأنواع العنف الإجرامي التي وقع تسجيلها، لكننا لا نقف على تفاصيل العنف الإجرامي بقدر ما يثير ذلك جملة من التساؤلات حول ما إذا كان الإجرام قد تحول إلى سمة أو صفة تميّز المجتمع التونسي في المدة الأخيرة وربما يعود ذلك إلى السياقات العامة للبلاد من تدنٍ اقتصادي وضبابية المشهد السياسي مما يساهم ذلك في تغذية دوافع السلوكيات العنيفة في المجتمع وتعزيز الاستعدادات لممارسة ذلك لدى الأفراد. كما نلاحظ أن بعض الأشهر لم تسجل ممارسات عنف

مثال (شهر أوت لم يسجل ممارسات عنف احتجاجي وسياسي ومؤسساتي). كما سجل العنف الإجرامي والاقتصادي حضوره على كامل أشهر سنة 2021. أما العنف في الفضاء العام فلم يغيب تقريبا على امتداد السنة بنسب مختلفة (10 أشهر من سنة 2021)، في حين سجلنا عنفا سياسيا خلال ستة أشهر من السنة. للإشارة سيقع التوسّع في تحليل أنواع العنف في العنصر اللاحق.

5) توزيع أماكن ممارسة العنف

جدول عدد 8: خارطة توزيع أماكن العنف لسنة 2021 (ب.%)

الشهر الفضاء	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان
الشارع	56	59	37	42.9	52.4	29
المؤسسات التربوية	2	2	14	9.5	1.6	9.7
فضاء حكومي	6	2	10	4.8	8.2	12.9
مؤسسة إنتاج اقتصادي	4	-	10	7.1	14.7	12.9
المسكن	24	23	17	26.2	16.3	32.3
فضاءات سياحية وترفيهية	2	2	-	2.4	-	-
فضاءات صحية	6	-	5	2.4	3.2	6.5
وسائل النقل العمومي	-	2	-	2.4	1.6	-
السجون، مراكز الإيقاف	-	2	2	-	1.6	-
فضاء افتراضي	-	2	-	-	-	-
فضاء إعلامي	-	6	5	-	-	-
جامع	-	-	-	2.4	-	-
المؤسسات الجامعية	-	-	-	-	-	-

الشهر	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
الشارع	32.3	45.5	50	39.4	29.2	44.6
المؤسسات التربوية	-	-	-	19.7	18.8	14.3
فضاء حكومي	16.6	4.5	3.8	4.5	6.3	-
مؤسسة إنتاج اقتصادي	3.2	4.5	3.8	3	2.1	5.4
المسكن	38.7	43.2	34.6	21.2	18.8	26.8
فضاءات سياحية وترفيهية	-	-	-	-	-	-
فضاءات صحية	3.2	-	-	3	-	1.8
وسائل النقل العمومي	-	2.3	7.7	9.1	4.2	1.8
السجون، مراكز الإيقاف	-	-	-	-	2.1	-
فضاء افتراضي	3.2	-	-	-	-	-
فضاء إعلامي	3.2	-	-	-	-	--
جامع	-	-	-	-	-	-
المؤسسات الجامعية	-	-	-	-	18.8	5.4

تمّ تسجيل حالات العنف على امتداد سنة 2021 في الشارع، المؤسسات التربوية، المسكن، فضاء حكومي، ومؤسسات الإنتاج الاقتصادي. بين أفضية عامة مثل الشارع والمؤسسات التربوية والفضاءات الحكومية وأفضية خاصة مثل المسكن. يحيل ذلك إلى تحوّل طبيعة العلاقات بين الأفراد من التواصل العادي إلى تفاعل عنيف، وانهارت قدسيّة المكان مثل المؤسسة التربوية لتتحوّل إلى فضاء لإنتاج وإعادة إنتاج العنف. كما تحوّلت أدوار المسكن باعتباره فضاء حميميا يجمع أفراد العائلة المضيقة أو الواسعة إلى «بؤرة» لإنتاج العنف. إذن لم يعد العنف مرتبطا بمواسم أو أشهر ما أو بفضاءات معيّنة، بل أصبح ممارسة

عابرة للفضاء والفرد والأدوار التواصليّة بين المواطنين. فهل
تحوّل الشارع إلى مسرح للعنف، والمسكن إلى منتج له، وهل
أصبحت المؤسسة التربويّة آلية من آليات إعادة الإنتاج؟

في نفس السياق، سجّلت المؤسسات الجامعيّة والجامع
والفضاءات الإعلاميّة والفضاءات الافتراضيّة والسجون ومراكز
الإيقاف حالات عنف لكنّها لم تكن متواترة على كامل السنة.
وإن كانت هذه الفضاءات تسجّل حالات من العنف إلا أنّ رصدها
قد يتعرّض إلى بعض العراقيل نظرا لخصوصيّتها، حيث أنّها
فضاءات منغلقة وتتميّز بنوع من التضامن بين الفاعلين داخلها
(إمّا زملاء أو رُواد) ■



الفصل الثاني

العنف الاجتماعي: جرائم مُتفاقمة وضحايا من مختلف الفئات الاجتماعية



مثلما دلت الأرقام والمؤشرات المعروضة في العنصر السابق، يتضح أن العنف أضحى ممارسة شبيهة طبيعية في مجتمع لازال يراهن على قيم ثقافية ومواطنية تتعارض كلياً مع العنف ممارسة وتفكيراً. إلى ذلك، أصبحت لكلمة عنف مدلولاتها غير المستفزة أو الملفتة للانتباه كثيراً جراء تصاعد منسوبه، بل تكاد تكون ممارسة العنف عادة ونشاطاً طبيعياً مثل مختلف الأنشطة والممارسات الاجتماعية. حيث أن «العنف كلمة واسعة التداول بغض النظر عن اللغة المستخدمة، يستخدمها عامة الناس كما يستخدمها المتخصصون في دراسة السلوك ويتطلب استخدامها كمفهوم اجتماعي تحديد المعاني التي يمكن أن تعنيها»¹.

إنّ تفاقم العنف وممارسته يدلّ على خلل ما في المجتمع. قد يتّصل الخلل بالتنشئة الاجتماعية للأفراد أو بالعادات وأنماط التفاعل بين الأفراد أو لعدم الاتصال بين المؤسسات التي تنظّم حياة الأفراد وبين هؤلاء. تبدو الصورة في تونس جامعة لهذه الفرضيات الثلاث.

التنشئة الاجتماعية للأفراد: يمكن ان نلفت الانتباه إلى المؤسسات المعنية بالتنشئة الاجتماعية الأولية (الأسرة، المدرسة) والثانوية مثل المعهد والجامعة، والمؤسسات الاجتماعية الوسيطة مثل دور الثقافة ودور الشباب، والمؤسسات الأخرى كالجمعيات والمنظمات ومجموعات الانتماء، وحتى وسائل التنشئة التي يمكن ان نعتبرها موازية (وسائل التواصل الاجتماعي). حيث تساهم هذه المؤسسات في بناء شخصية الفرد وفق استمرارية اجتماعية.

فإذا كانت تشترك في إنتاج العنف فإن شخصية الفرد ستكون نتاجاً لها، يعني أن ما تنتجه من عنف سوف تطبع عليه شخصية الفرد. ومن ثمة سيكون العنف هو أداة التواصل

1 مصطفى عمر التير: العنف العائلي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، ط1، 1997، ص12.



والتفاعل التي يعتمدها الفرد داخل المؤسسات المذكورة وفي أي مرحلة عمرية.

التفاعل بين الأفراد: بما أنّ الأفراد يكتسبون مختلف السلوكات التي تمررها مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ومن بينها العنف بأشكاله، فإنّ ذلك أصبح مفروضا في عمليّة التواصل حتى أصبح بمثابة الشيفرة التي تعبر عن خطاب الهيمنة والسلطة. إذ لاحظنا حضوره المكثّف والدائم بمختلف أنواعه (المادي والرمزي) في الفضاءات العامة والخاصّة وأيضا في وسائل الإعلام والخطابات الرسمية (السياسية) وفي وسائل التواصل الاجتماعي وحتى في بعض الأعمال الدرامية والفنية (مسلسلات، أفلام، مسرح). لكن الإشكال المطروح هنا هو: من المسؤول عن ترويج العنف وتبريره بشكل أو بآخر في ظل تملص الجميع من المسؤولية؟

مؤسسات الدولة والمواطنين: تعمل مؤسسات الدولة (مراكز الإنصات والتوجيه، المؤسسات العقابية، مؤسسات تنفيذ العقوبات، مؤسسات المتابعة...) على الحد من ظاهرة العنف بأشكاله المختلفة. في هذا الصدد، توجد عديد التشريعات والقوانين المُحدثة والمُنقحة ومساهمات منظمات المجتمع المدني من خلال الدراسات والدورات التكوينية. غير أننا نلاحظ أنّ مؤشرات العنف لازالت في تصاعد مستمر من سنة إلى أخرى. لا يمكن الطعن في إرادة الإصلاح بقدر ما يجب أن نقف في موضع النقد للعلاقة بين مؤسسات الدولة التي ذكرنا جزءا منها، وبين المواطن سواء كان ضحية للعنف أو ممارسا له أو حتى من لم يكن من الطرفين. فمن أجل ما ذكرنا، يجب أن تكون العلاقة بين المواطن ومؤسسات الدولة مبنية على تفاعل وتواصل دائمين ويكون الحوار مستجيبا للمتغيرات التي تخص أنواع الاعتداءات والسياقات الثقافية والاجتماعية الجديدة.

1) العنف الأسري

شهدت مؤشرات العنف الأسري ونخص بالذكر العنف الاسري ضد المرأة، ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي 2021 الى غاية الثلاثين من سبتمبر من نفس العام. حيث «استقبل الرقم الأخضر 1899 حوالي 6284 مكالمة بين شهري جانفي وأكتوبر 2021 منها 1225 مكالمة متعلقة بإشعارات حول العنف المسلط على النساء أي ما يقارب 25 بالمائة من مجموع المكالمات»². تكشف المكالمات الواردة على أن العنف الزوجي يحتل قرابة 75,5% من المكالمات، وتبين أن 82% من النساء المتصلات تعرضن إلى عنف معنوي (نفسي / لفظي)، وأكثر من 66% منهن تعرضن إلى عنف جسدي، و 39% إلى عنف اقتصادي.

النسبة	أنواع العنف
75,5%	عنف زوجي
82%	عنف معنوي
66%	عنف جسدي
39%	عنف اقتصادي

تطوّرت أصناف العنف لتصل إلى حدّ القتل العمد. سجّل شهر ماي من سنة 2020 وقوع جريمة قتل زهبت ضحيّتها زوجة في مقتبل العمر (رفقة الشارني) التي قتلت بطلقات نارياً من قبل زوجها في ولاية الكاف. وقد وقع تداول تفاصيل الجريمة إعلامياً بصفة مكثفة ووقع استعراض تفاصيل ما قبل الجريمة حيث تعرّضت القتيلة إلى تهديدات متواترة من قبل زوجها، ورغم الإبلاغ إلا أنّ الجهات الأمنيّة لم تتحرّك لمعاقبة المشتكى به (نشير هنا إلى أنّ الزوج يشتغل في سلك الأمن). هذه الجريمة بالذات تدلّ على أنّ أقصى حالات العنف في تونس

2 تقرير اعلامي على الصفحة الرسمية لوزارة المرأة والطفولة وكبار السن. الرابط: <https://cutt.ly/UPLaWBZ> منشور بتاريخ: 2021/11/22.

لم تعد مقتصرة على التهديد (العنف اللامرئي) فقط بل انتقلنا إلى العنف المادي (القتل). كما لم تشفع القوانين التي تضمن حق المرأة ومراكز الإنصات وتسجيل حالات العنف الموجودة داخل مراكز الأمن في إيقاف نزييف الجريمة مثلما هو الحال في الجريمة المشار إليها.

في أوت 2021 بجهة باردو بتونس العاصمة، أقدم شاب يبلغ من العمر 20 عاما على قتل ثلاثة من أفراد عائلته (الأب، الأم، الطفل الأصغر) طعنا بسكين ثم انتحر، وذلك إثر شجار دار بينه وبين الأب انتهى بتنفيذ الجريمة المذكورة. من علاقة كان من المفترض أن تكون طبيعيّة بين الابن وعائلته قد تتخللها أحيانا بعض الخلافات إلى علاقة تكون فيها ردّة الفعل عنيفة جدّا تصل إلى حدّ القتل.

تحوّلت مؤسسة الأسرة إلى منتجة للعنف في أقصى مظهراته، وأصبحت نوعيّة العلاقات داخل الأسرة الواحدة مؤشرا على استبطان العنف اجتماعيا أو رفضه. في حين كانت تعتبر الأسرة، المؤسسة الأولى للتنشئة الاجتماعية، هي المساهم الأول في بناء شخصيّة سويّة للطفل، فإننا اليوم نشهد اختفاء هذا الدور للأسرة التونسيّة حيث أصبحت هي المنتجة للعنف وضحيتّه في نفس الوقت.

في نفس السياق أصبحت مؤسسة الزواج مهدّدة بفعل العنف الزوجي المسلّط على المرأة حيث أنّه لم يشفع القانون عدد 58 والوضعيّة الاجتماعيّة المستقرّة نوعا ما للأزواج (حالة رفقة الشارني) في تجنّب ممارسة العنف. بهذا الشكل لم تعد القوانين الرديّة والوضعيّة الاجتماعيّة والاقتصادية للأسرة التونسيّة كابحة لمؤشرات العنف بأنواعه وخاصة العنف الأسري.

2) العنف السياسي

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	نوع الاعتداء
سياسي	-	5	7	-	1.6	6,5	

الشهر	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	نوع الاعتداء
سياسي	12.9	-	-	-	-	1.8	

سجل شهر جويلية من سنة 2021 أعلى نسبة عنف سياسي (12,9%) في حين شهد شهر ديسمبر أدنى المستويات (1,8%). يتخذ العنف السياسي عديد الأشكال منها المادي والرمزي على مستوى الخطاب، وفي أفضية متعددة قد تكون في الشارع أو البرلمان. في سياق تتبع العنف داخل البرلمان، وقع حصر 23 حالة عنف داخل البرلمان منها السياسي والمادي والمعنوي³.

تعددت ممارسات العنف السياسي داخل البرلمان إلى حدود شهر جويلية 2021، حيث مارست عديد الكتل البرلمانية العنف المادي والخطاب العنيف.

3) العنف في الفضاء العام

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	نوع الاعتداء
عنف في الفضاء العام	2	17	10	9.5	6,5	3.2	9.7	

3 تقرير منظمة بوصلة. منشور على الرابط: <https://www.nessma.tv/ar/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/actu> منشور بتاريخ: 2021/3/31. شوهده في: 2022/1/2.

الشهر	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	نوع الاعتداء
عنف في الفضاء العام	4,5	-	1,5	2,1	-	

كان شهر أفريل متميزا بتسجيل أعلى معدلات العنف في الفضاء العام (9,5%) أما شهر أكتوبر فسجّل أدنى مستويات العنف (1,5%). يتخذ العنف في الفضاء العام أشكالاً متعددة منها العنف بين الأزواج، العنف بين غرباء، العنف بين مجموعات أنصار فريق رياضي...

من الجرائم التي تناولها الإعلام الرسمي والافتراضي بشكل مكثف، تلك التي حدثت بولاية القيروان والتي ارتكبها من هو بالأساس حامٍ للفضاء العام (عون أمن) تمتلّت في اغتصاب هذا العون لخطيبته ثم لأختها داخل مركز إنصات للمرأة المعنّقة.

أما النسبة القصوى المسجّلة في الفضاء العام فلا تُعتبر مثيرة (هذا دون أن ننكر خطورتها) باعتبارها نسبة تسمح كامل الجمهورية التونسية، تدل على أن الفضاء العام لا يزال في جانب ما محافظاً على نوع من الحصانة التي تجعل من ممارسة العنف يخشى من ممارسته حتى لا يُسجّل إدانته ولا يكون تحت الأنظار. أيضاً يبدو أن الفضاء العام لا يزال ممسوكاً من قبل الدولة عبر أجهزتها الأمنية والردعية، وذلك من خلال تواجد أعوان تنفيذ القانون (الأمن) وهذا ما نلاحظه على مرمى العين مباشرة ■

الفصل الثالث

العنف بين قدسيّة الفضاء (المدرسة والمعهد) وبشاعة الفعل



سجّلت سنة 2021 أحداثاً عنيفة داخل المؤسسة التربوية، من أبرزها جريمة كانت سابقة من نوعها، تمثّلت في تعصّد تلميذ يدرس في السنة الأولى من التعليم الثانوي ويبلغ من العمر 16 سنة، طعن أستاذ مادة التاريخ والجغرافيا بسكين وضربه بساطور بأحد المعاهد الثانوية، بمنطقة الزهراء الواقعة بالضاحية الجنوبية لتونس العاصمة، مما تسبب له في جروح بليغة على مستوى الوجه والرأس والكتف، أحالته مباشرة إلى غرفة العمليات بالمستشفى وقد خضع لعملية جراحية.

لقد لاحظنا كيفيّة تعامل المجتمع التونسي مع هذه القضية من خلال ردود الفعل المختلفة، فجزء تعاطف مع التلميذ وجزء آخر تعاطف مع الأستاذ في صورة أشبه بال محاكمة على مواقع التواصل الاجتماعي، أين رصدنا إدانة مطلقة للعنف وتساؤلات عن أسبابه ونقدا لأدوار الأسرة والمدرسة وكذلك تعاطفا ومساندة قطاعيّة (من قبل الأساتذة) للضحية. إلا أن ذلك جعلنا نتساءل: إذا ما كان العنف مدانا بمثل هذه الكيفية فمن المسؤول عنه ومن الذي يشجّع عليه؟ ولنجيب عن هذا التساؤل يجب ان نشير أولا إلى طبيعة الإدانة الموجهة للضحية وللقاتم بالاعتداء، حيث أنّ مختلف التعليقات والمنشورات هي بدورها مشبعة بالعنف ولا تكاد تخلو من ألفاظ عنيفة ونابية ومواقف حادّة، فهنا نرصد أنّ التونسي يقوم بإدانة العنف من خلال العنف، وهذا ما يجعلنا نذهب بالتأويل إلى أنّ هناك استبطانا واضحا للعنف من قبل هؤلاء ممّا يجعل دائرة العنف مستمرة ومتواصلة ويصعب الحدّ منها، إلا بالعودة لمراحل التنشئة ومعالجة عطب تمرير المنظومة القيمية والثقافية والنظر في نوعيتها ومحتواها.

إذ تعود بنا هذه الجريمة إلى الجريمة السابقة والتي قام بها طفل من خلال قتله لأفراد عائلته، فمثلا لعبت الأسرة دورا في إنتاج العنف، واصلت المدرسة ليس، إعادة إنتاجه فحسب، بل وممارسته من داخلها وعلى الفاعلين فيها ■



الفصل الرَّابِع

تعاطي وسائل الإعلام مع العنف: حضور المعلومة وغياب المعالجة العلمية للظاهرة



على امتداد سنة 2021 كان موضوع العنف محط اهتمام وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية. لم تخلُ البرامج المقدمة من حضور العنف إما باعتباره موضوعا مطروحا للنقاش أو من خلال تقديمه في أعمال فنية أو عبر برامج حوارية من صنف رياضي وسياسي وغيره، حيث تميزت بطغيان مادة حوارية عنيفة في مستوى المنطوق اللغوي أو المشاهد.

رغم وجود قوانين تمنع تمرير مشاهد العنف أو تداول خطابات عنيفة، وتركيز مؤسسات تعنى برصد ومتابعة ذلك، إلا أن الأمر لم يخلُ من تواتر الممارسات والمشاهد المذكورة. حيث رصدت المؤسسات الرقابية مجموعة من المخالفات التي تتعلق بتعاطي بعض المؤسسات الإعلامية مع مسألة العنف.

في هذا الإطار، قامت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري HAICA برصد تجاوزات تخص بعض القنوات التلفزيونية والإذاعات. نذكر أمثلة على ذلك:

بتاريخ 13 ديسمبر 2021 قرر مجلس الهيئة «إيقاف برنامج «رونديفو 9» الذي يتم بثه على القناة التلفزيونية الخاصة «التاسعة» لمدة أسبوع وسحب الجزء موضوع القرار من حلقة «رونديفو 9» التي تم بثها بتاريخ 10 ديسمبر من الموقع الرسمي للقناة ومن جميع صفحات التواصل الاجتماعي التابعة لها وعدم إعادة بثه أو استغلاله نظرا لما تضمنه من عنف شديد وصادم. كما تقرّر تسليط خطية مالية قدرها 10 آلاف دينار (10.000 د) على قناة التاسعة باعتبارها في حالة عدم امتثال لقرار رئيس الهيئة»¹.

1 نص القرار على الرابط: <https://haica.tn/ar/16396>
منشور على موقع الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري على الانترنت بتاريخ 2021/12/15. شوهد في: 2021/12/29.

بتاريخ 10 ديسمبر 2021 اعتبرت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري أن إذاعة «شمس اف ام ساهمت في نشر خطاب يتسم بالكراهية والمس من كرامة الانسان حيث» قرر مجلس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري، في جلسته المنعقدة يوم 02 ديسمبر 2021، تسليط خطية مالية قدرها خمسة آلاف دينار على القناة الإذاعية «شمس أف.أم»، من أجل ما تضمنته حلقة 11 أكتوبر 2021 من برنامج «أستوديو شمس» من عبارات فيها سب وشتم ومس من كرامة الإنسان، وذلك في إطار تعليق المعلقين القارين بالبرنامج على خطاب الرئيس السابق المنصف المرزوقي بفرنسا. كما قرر المجلس عدم إعادة بث الجزء من الحلقة المتضمن للخروقات وسحبه من الموقع الالكتروني الرسمي للقناة ومن جميع صفحات التواصل الاجتماعي التابعة لها، واعتبرت الإذاعة في حالة عود، حيث سبق للهيئة أن وجهت لها تنبيها، بتاريخ 03 أوت 2021، دعتها من خلاله إلى ضرورة الالتزام بأن لا تتضمن البرامج التي يتم بثها سبا وشتما ومسا من كرامة الإنسان، وأن يضطلع الصحفيون والصحفيات بدورهم للتصدي لمثل هذه المضامين.²

في نفس الإطار القاضي برصد وتتبع الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، تولت الهيئة المذكورة «لفت نظر للقناة التلفزيونية الخاصة «الحوار التونسي» بخصوص الخرق المسجل في حلقة 01 نوفمبر 2021 من برنامج «الحقائق الأربع» والتي تم خلالها بث مضامين تتعلق بتفاصيل عملية تحرش وهو ما لا يتناسب مع بعض الفئات الحساسة من المشاهدين وخاصة منهم الأطفال بما من شأنه المس من مصلحتهم الفضلى. ودعت الهيئة القناة إلى الالتزام بمقتضيات الملحق

2 نص القرار على الرابط: [/https://haica.tn/ar/16375](https://haica.tn/ar/16375)

منشور بعلی موقع الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري على الانترنت بتاريخ 2021/12/10. شوهد في: 2021/12/29.

الخاص بحماية الأطفال وحقوقهم فيما يتعلق بوضع الشارات التحذيرية المناسبة، وتجنب بث البرامج التي تحتوي على مشاهد صادمة أو عنيفة لا تتلاءم مع بعض الفئات العمرية من المشاهدين في توقيت يسمح بمتابعتها من قبلهم»³.

بقراءة محتويات القرارات الصادرة عن الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، نلاحظ تنوع الانتهاكات واستهدافها لفئات اجتماعية وأعمار

مختلفة مثل الأطفال وشخصيات سياسية وغيرهم. يدل ذلك على تداول لمشاهد وأحداث وحوارات عنيفة لم تعد تُمَيِّز أو تنتقي ما تُمرِّره للمتلقي، وهو ما يطرح السؤال عن العلاقة بين ما يقع عرضه وبين جدوى المحتوى الإعلامي والدور الحقيقي للمؤسسات الإعلامية.

في غياب قانون خاص بالإعلام في تونس وعدم نجاعة العقوبات التي لا تتجاوز بعض الخطايا المالية وأحياناً الحكم بقطع البث والذي لا يستمر لفترة طويلة، هذا مع تداخل الإعلام بما هو سياسي ومصالح أخرى، لا يبدو أن وسائل الردع المذكورة قد تمكنت من ثني المؤسسات الإعلامية عن إنتاج وبث وتميرير مادة عنيفة.

من جانب آخر، تقوم بعض وسائل الإعلام بنقل مشاهد العنف دون أن تكون حريصة أو راغبة في ذلك في إطار برنامجها اليومي. مثال ذلك، عندما تقوم القناة الوطنية الثانية

“

**رغم وجود قوانين تمنع
تمرير مشاهد العنف،
إلا أن الأمر لم يخلُ من
تواتر الممارسات والمشاهد
المذكورة.**

”



3 نص القرار على الرابط: <https://haica.tn/ar/16307>

منشور على موقع الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري على الانترنت بتاريخ 2021/11/25. شوهد في: 2021/12/29.



في إطار مهامها الروتينية من بث مباشر لأشغال مجلس نواب الشعب، فإنه لا يمكن أن نُصنّف هذا الأمر على أنه مساهمة في تمرير وايصال العنف للمشاهد. هذا لأن نقل أشغال مجلس نواب الشعب كان استجابة لمطلب الشفافية ونقل المعلومة مباشرة، غير أنه ساهم بطريقة غير مباشرة في تحوُّل مشهد العنف إلى زائر عادي يدخل الى بيوت الناس عبر وسيلة إعلامية وطنية.

العنصر الآخر الذي يتعلق بوسائل الإعلام، يمكن أن يشمل وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة مثل «الفايس بوك» و«يوتيوب» التي أصبحت فضاء لإعادة إنتاج العنف الرمزي بأصنافه، وفضاء تخلّى عن خصوصيته وأصبح فضاء عاما تُقاس من خلاله مؤشرات التجاوب مع قضايا اجتماعية وكذلك لنوع من تصفية الحسابات. هذا دون أن يكون للدولة اليد الطولى في مراقبة وردع الصفحات أو المواقع التي تحتوي على منطوق لفظي عنيف أو مشاهد عنف، مع ما لا يتعارض مع الحريات الشخصية وحق التفكير والنشر والتعبير، حيث يبقى ذلك من مشمولات المشرفين على الصفحات أو المتحكمين فيها.

في نفس السياق المتعلق بوسائل الإعلام والتعاطي مع مسألة العنف، شهدت سنة 2021 إنتاج وبث عديد البرامج التي حاولت التعامل مع الظاهرة من خلال مقاربات علمية يطرحها مختصون في علم الاجتماع والقانون وغيرها.⁴ وكذلك الاهتمام بما تعرضه بعض منظمات المجتمع من رصد للعنف وآليات التوقي منه.⁵

4 برنامج «فوروم». إذاعة موزاييك حول العنف في الوسط المدرسي رابط البرنامج على الانترنت: /watch/live/?ref=watch_permalink&v=1482923835426657
منشور بتاريخ: 2021/11/3 . شوهده بتاريخ: 2021/12/29.
5 انظر الرابط: https://pt-br. /credif.org.tn/posts/?ref=page_internal



بقدر ما تساهم البرامج المذكورة في إثارة ظاهرة العنف ووضعها تحت الميكروفون وأمام الكاميرا، إلا أن ذلك لا يمكن له أن يتجاوز مجرد تداول حدث العنف والتذكير مرة تلو أخرى بأسبابه وسياقاته والدعوة إلى مكافحته بصفة جماعية. من المهم أن تشير وسائل الاعلام إلى مثل هذه المعطيات، غير أن اقتصار مسألة معالجة العنف على تخصيص برامج وحوارات أحيانا تكون مناسبة تقتنص تداعيات حادثة عنيفة هزت المجتمع، أو ملء جدول البرامج، لن يكون بحال من الأحوال- رغم إيجابيته-إطارا لرسم التصورات الكفيلة بالحد من ظاهرة العنف، إذ ليس التذكير واستعراض المعطيات والعوامل المؤسسة للشخصية العنيفة والدافعة لممارسة العنف، كفيلة لوحدها بمحاصرة ظاهرة العنف.

يهنأ أيضا أن نشير إلى البرامج الإعلامية المهمة بمسألة العنف لا تهتم في أغلب الأحيان بتسليط الأضواء على المرتكب للعنف، بل يقع الاقتصار على الشخصية الضحية فقط ■

الفصل الخامس

مشهدية العنف: من ظاهرة مرفوضة إلى ظاهرة فنية



يشهد المجتمع التونسي تحولات عميقة، مسّت الجوانب الثقافية والاجتماعية، وأصبح التعايش مع الشأن العام والقضايا المختلفة، مسألة تستحق المتابعة والدراسة. ذلك أن تداول مشاهد العنف واستعمال العنف الرمزي وحتى المادي، أمر يكاد يتحول إلى ممارسة عادية وشأن متداول دون أن يبعث على الحرج أو الاستنكار.

من العنف الذي يُمارس داخل الفضاء الخاص إلى العنف في الفضاء العام، ومن الشجب والتنديد إلى القبول وفي أحسن الأحوال التعوّد والتعامل معه باعتباره حالة عادية، بل ويقع استلهام الأعمال الفنية والدرامية من تلك المشاهد العنيفة والممارسات التي ترتقي إلى مستوى الجريمة، يبدو أن هذه التحولات السلوكية والأنماط الجديدة للتفاعل، جعلت من المجتمع التونسي في جانب ما «مجتمع الفرجة»¹ بتعبير GUY DEBORD حيث أصبحت «تمثّل الفرجة بهذا اقتصادا وسياسة، صناعة الفرجة، إنتاجها (واستهلاكها)، وتدبيرها. بهذا صار الاقتصاد اقتصاداً فرجويًا Spectaculaire (السُّلعة الفرجويّة)، وصارت معه السّياسة سياسة فرجويّة، والتّاريخ تاريخاً فرجويّاً، والزّمان زماناً فرجويّاً، والإنسان إنساناً فرجويّاً (الإنسان المتفرّج)»².

ساهمت وسائل الإعلام في تكريس وتعزيز مفهوم «مجتمع الفرجة» ذاك الذي يستهلك مواد فنية ودرامية تدّعي أنها لم تقم بسوى نقل ما يوجد داخل المجتمع، وتحويل العلاقات الحقيقية إلى سيناريوهات فنية. تبدو سرديّة التبرير غير مُقنعة وأحياناً يكون التبرير ذاته دليل «إدانة».

1 عنوان كتاب للسوسيولوجي الفرنسي GUY DEBORD

2 مقال بعنوان: «قراءة في كتاب «مجتمع الفرجة» لجي دوبور»، عثمان لكعشمي. منشور على موقع «معنى». رابط المقال: <https://mana.net/archives/2116> منشور بتاريخ: 2019/9/14 شوهد في: 2022/1/1.



كانت سنة 2021 مناسبة أخرى لعرض مواد درامية مُشبعة بالعنف في جزء من اجزائها. هذا ما وُلد ردود أفعال مختلفة اقتضت تدخل الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري HAICA وتوضيحات من بعض المسؤولين عن تلك الأعمال.³

تُواجه الأعمال الفنية التي تحتوي على مشاهد عنف مادي أو غير مادي ببيانات استنكار وإدانة من مختلف منظمات المجتمع المدني التي تعتبر إقحام مشاهد العنف في الأعمال الفنية مسألة مُخلّة بالذوق العام ومسببة للاختلال النفسي خصوصا للأطفال، وكذلك، دافعا نحو تحوُّل العنف إلى صورة طبيعية وممارسة غير مُستنكرة.⁴

تُعبر ردّات الفعل تلك على عدم تقبُّل العنف سواء كممارسة بين الأفراد أو في صورة عرضه في قالب أعمال فنية. غير أن اتصال الاعمال الفنية بمسألة الحريات الإبداعية وحق التعبير وممارسة أنماط وأنواع الفنون واستعمال هذه الحريات دون أن تخضع إلى منطق الرقابة الذاتية أو التوجيه من قبل الهيئات والأطر الرقابية، يجعلنا أمام مأزق تتبُّع الخيط الناظم والرابط بين سقف الحرية الإبداعية من جهة، وبين حدود توظيف ونقل وإعادة إنتاج الظواهر الاجتماعية في قالب فني من جهة أخرى.

تعرضت بعض الأعمال الدرامية التي وقع عرضها سنة 2021 وخاصة خلال الموسم الرمضاني إلى موجات من النقد الشديد من قبل الجمهور المُتابع أو من النقاد والإعلاميين. في مقال بعنوان: «العنف يطغى على الدراما الرمضانية في تونس»⁵، يُعبر التونسيون عن «امتعاضهم من مسلسلات تفيض

3 راجع في هذا الخصوص : <https://cutt.ly/JPYTVUw>

4 راجع بيان الجمعية الدولية لحماية أطفال المتوسط. الرابط: <https://cutt.ly/> TPYYrb4 منشور بتاريخ: 2021/5/2. شوهد في: 2021/12/30.

5 رابط المقال : <https://cutt.ly/iPYIQC>



بمشاهد القتل والتعذيب والمخدرات، و يحذّر الخبراء من تورط الدراما في ارتفاع معدلات الجرائم في البلاد»⁶.

مثلما أشرنا سلفا، لن تكون الدراما أو الاعمال الفنية صورة تفيض بتفاصيل المدينة الفاضلة أو تزييفا للواقع الاجتماعي في محاولة للقيام بترقيع Bricolage يضع المشكلات الرئيسية والواضحة جانبا ليتفرغ نحو تصوّر سريالي للواقع، غير أن العملية الإبداعية تتحول إلى إعادة إنتاج مشهدي للعنف الذي يقع إنتاجه في مستوى التفاعل بين الأفراد وفق جدلية تعتمد على نقل الحدث الذي يصبح حاملا لهوية درامية بفعل تحويله إلى سيناريو وحبكة درامية.

يتّضح جليا بأن العنف وجد لنفسه مجالا داخل المجتمع التونسي وأصبح قائما بدور الشيفرة التي تُعبّر عن خطاب الهيمنة والسلطة. فمن خلال حضوره المكتّف في وسائل الإعلام والخطابات الرسمية (السياسية) وفي وسائل التواصل الاجتماعي

منشور بتاريخ: 2021/4/28، شوهده في: 2021/12/30.

6 المصدر نفسه.



وبعض الأعمال الدرامية والفنية (مسلسلات، أفلام، مسرح)، تحولت أجندة العنف الممارس بأصنافه المتعددة إلى آلية تواصلية تحكم مجال العلاقات والتفاعلات بين الأفراد، وتختزل في جانب منها صورة المجتمع التونسي وتناقضاته وحجم الهوة التي تفصل بين ما هو متوفر من تشريعات وقوانين وثقافة، وبين التصرفات الواقعية والتفاعلات التي ينتجها الأفراد.

تبقى الإشكالية المطروحة راهنا تُلح على تفكيك «أخطبوط» العنف، حيث أنه في ظل تملص الجميع من المسؤولية: عندما يُصرّح منتجو البرامج ومخرجو الأعمال الدرامية أن أعمالهم التي تحتوي على مشاهد عنيفة هي مجرد نقل لما هو موجود في الواقع، وعندما يعتبر ناقدو هذه الأعمال أو المشاهد بصفة عامة، أن الأعمال المذكورة وإن كانت نقلا لما يحدث في المجتمع إلا أنه لا يمكن تعميمها ونقلها بتلك الكيفية مما يساهم في انتشارها والترغيب فيها، نتساءل بدورنا- إجابة على الإشكالية المطروحة- عن المسؤول الأول والفعلي عن إنتاج وإعادة إنتاج مشاهد العنف وتعميمها من خلال نشرها ولو في قالب فني-درامي يُريد بشكل أو بآخر تصوير المسكوت عنه والظاهر من تفاعلات بين الأفراد.

إن كانت الأعمال الفنية تعبيراً عن المجتمع وتصويراً حميمياً لما يعتمل داخله، فيجب عليها بالضرورة ألا تُعيد إنتاج نُسخ طبق الأصل من هذه العلاقات والسلوكات وخاصة إذا ما كانت علاقات قائمة على العنف ■

الفصل السادس

قراءة سوسيولوجية في العنف المادي والمعنوي تفسر أرقام العنف في تونس وتفهم السلوكات



في سياق التحوّلات الاجتماعيّة وعملية تفاعل الأفراد فيما بينهم تجاوزنا مسألة رصد العنف بأنواعه إلى محاولة فهمه. يمكن أن نفهم عملية إنتاج هذا العنف وإعادة إنتاجه وفق ميكانيزمات دقيقة تساهم في هذه العملية وفي تواصلها واستمراريتها عبر الزمن. في هذا الإطار سنحاول فهم العنف من نقطة نعتبرها مهمة وهي ممارسات العنف الخفي أو اللامرئي غير أنّ العنف اللامرئي يفرض على الباحث أن يثبت وجوده ويحدّد مختلف ملامحه حتى يتمكّن من المسك به والكشف

عن مختلف تمظهراته، بحيث يمكن أن تكون هذه التمظهرات متجسدة في مرحلة متقدمة في أشكال عنف مادي / جسدي. وحتى نوضح أكثر من الممكن أن نعود للمقاربة الخلدونية التي تعتبر أن العنف مازال مستحكماً في المجتمعات البشريّة التي ترفض الإحتكام إلى المنطق العقلاني الرّشيد وتعتمد إلى استخدام العنف كوسيلة لتقرير مصيرها وانتزاع حقوقها وتسوية خلافاتها، وقد تطوّرت أساليب العنف وأدواته بفعل تزايد التّنافس والصّراع بين العوائل والعشائر على اقتسام الأراضي والمراعي والحقول وغيرها لردع نوايا الآخرين العدوانية والدّفاع عن حياته وأفراد عائلته وممتلكاته، ورافق هذا التّنافس والصّراع والمنازعات حياة الإنسان منذ أقدم العصور من أجل البقاء على قيد الحياة. كما يمكن أن نذهب بالفهم إلى الاستعانة بمقاربات علم النفس الاجتماعي والتي تفرض علينا توظيف مقاربة الحرمان النسبي للباحث¹ Ted Gurr والتي فسر

“

لا يمكن أن نفهم لجوء الفرد إلى ممارسة هذا النوع من العنف دون أن نعود إلى خصوصية البنى المتحكّمة في عملية إنتاجه

”

1 (In Christian Lazerri, «Conflits de reconnaissance et mobilisation collective». In: revue Politique et Sociétés, éditeur Société québécoise de science politique, V 28, N° (3), (2009), pp. 123-124.)



من خلالها تداعيات العنف الرمزي أو اللامرئي الخفي المسلط على الفرد من خلال الحاجة للعيش الكريم مثلا وعدم القدرة على تحقيق الرغبات البيولوجية والمادية والاستهلاكية أيضا مما تحدث لدى الفرد الشعور بالحرمان وبالتالي اعتماد كل الوسائل الممكنة التي يرى بأنها تساعد على تحسين وضعه وعندما يفشل في تحقيق ذلك يحدث له نوع من الإحباط يأخذه إلى التصعيد وممارسة العنف المادي ضد الأطراف التي يرى انها تقف أمام تحقيق مطالبه، أو يسלט العنف تجاه آخرين ليست لهم علاقة بما يريد (كالعائلة والزوجة والأطفال والأم والأب وغيرهم) ولكن يمارس تجاههم العنف في شكل إسقاطي وتصيدي .

إن يمكن أن نسلط الضوء على أشكال العنف اللامرئي ورسده، رغم صعوبة ذلك لأنه يبدو مستترا داخل العملية التفاعلية والتواصلية بين الأفراد. وهذا من شأنه أن يجعل من عملية إثباته والمسك بمختلف مظهراته عملية صعبة، ولا يمكن أن ينتبه إليها الجميع. يعتمد هذا الشكل من العنف في مختلف الأفضية الاجتماعية العامة والخاصة، دون الانتباه إليه إلا أنه يمثل غالبا تمهيدا لـ«انفجار» عنف مادي مسلط.

إذا ما حاولنا تقديم قراءة فيما يحدث، نرى أنه لا يمكن أن نفهم لجوء الفرد إلى ممارسة هذا النوع من العنف دون أن نعود إلى خصوصية البنى المتحكمة في عملية إنتاجه، بحيث تمثل الأصول الثقافية والاجتماعية للفرد ونوعيته علاقته الاجتماعية وموقعه من العملية التواصلية، آليات لإنتاج هذا العنف عبر سيرورة اجتماعية تنطلق منذ الطفولة عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأولية التي تكون فيها جملة من الممارسات التفاعلية العنيفة بين الأم والأب مثلا، وتتبلور في لغة التواصل المعتمدة والإشارات واللهجة المتداولة وحركات الجسد والرموز والإيحاءات، سرعان ما يتم تمريرها للطفل فيكتسبها ويستوعبها

ويتأثر بها. وبالتالي يساهم ذلك في بناء شخصية غير متوازنة للطفل ذات أرضية مؤهلة لاستبطان هذا النوع من العنف وتوظيفه بشكل واع أو غير واع في مختلف مراحل العمرية وفي مختلف مجالات حياته وإعادة إنتاجه داخل محيطه التواصلية في إطار «بينذاتي» بينه وبين أفراد آخرين، يسمح لهم بطريقة أو بأخرى في التواصل معه بنفس السلوك المعتمد، وهذا من شأنه أن يساهم ليس فقط في إعادة الإنتاج بل وأيضا في استمرارية الظاهرة وانتشارها ■



خاتمة

لم تتغافل الدولة وجزء هام من المجتمع المدني عن التفكير في الحلول التي من شأنها أن تحدّ من العنف. غير أن ترسانة القوانين والدورات الإعلامية والتكوينية التي تهتم الإصغاء والوقاية والتوجيه وغيرها، لم تفلح في كبح جماح العنف الذي استشرى بصورة ملفتة في المجتمع التونسي. تعمل الوزارات ومراكز البحث التي تنتمي إلى مختلف المؤسسات على رصد حالات العنف وتبويبها حسب الصنف والجنس وغيرها، مع تكييفها قانونيا والتحسيس بخطورتها. غير أنّ ما نسجّله يوميا من ممارسات عنيفة، يكاد ينسف تلك الجهود.

بناء على ذلك، تبدو جملة المقاربات القانونية والإجرائية الموضوعية على نّمة مكافحة العنف غير قادرة على القيام بأدوارها في ظل متغيّرات سوسيوثقافية وسياسية أثّرت بعمق في المجتمع التونسي وخاصّة في السنوات الأخيرة. ما لم يقع التفكير في مقاربات شاملة وموحّدة ومشاركة لمجابهة تسونامي العنف المستشري في توس، سوف تواصل الأرقام المسجّلة صعودها في اتجاه قمّة العنف. لذلك نطرح مجموعة من المقترحات التنفيذية التي قد تساهم في مجابهة العنف أو في تضييق أو تجميد مؤسّراته في أدنى الحالات:

➤ **أوّلا:** إحداث وكالة وطنية لمكافحة العنف تتكوّن من مختصّين في علم الاجتماع والنفوس والقانون وممثّلين عن وزارات الداخلية والعدل والمرأة والشؤون الاجتماعية ووزارة الشباب والرياضة وكذلك وزارة التربية ووزارة التعليم العالي

والبحث العلمي ووزارة التكوين المهني والتشغيل، تتولّى التقصّي حول حالات العنف وتبويبه حسب الصنف والجنس والجهة وغيرها. وتكون تحت إشراف رئاسة الحكومة لأنها هي من سيتولى تطبيق أفضل البرامج المناهضة للعنف. تتمتع هذه الوكالة المذكورة بالاستقلالية المادية والمعنوية وتوضع على ذمتها البيانات المعنوية بالعنف من خلال ما يسمّى بالبيانات المفتوحة، وتكون بمثابة اللجنة العلمية التي تتولّى رصد العنف وتتبعه من لحظة حدوثه إلى لحظة تطبيق القانون على مرتكبيه. تتولّى هذه الوكالة تنقيح القوانين المتعلقة بمكافحة العنف وتستعين بالخبراء والمختصين متى رأت ذلك ضرورياً، وتطرح مقترحاتها التي تتمتع بقوة التطبيق الفوري على الفاعلين للاطلاع والموافقة.

➤ **ثانياً:** إطلاق ورشة وطنية للتفكير في موضوع العنف وآليات مكافحته. تشمل هذه الورشة القائم بالعنف والضحية على حدّ السواء وتغطّي كامل البلاد. يشرف على الورشة باحثون من تخصصات مختلفة ومن مؤسسات وطنية ووزارات ومراكز بحث يرصدون المتغيرات والعوامل المساهمة في تغذية العنف ونشأته وتطوّره. تنهي هذه الورشة أعمالها بمشروع ختامي يوضع على ذمة الوكالة الوطنية لمكافحة العنف.

➤ **ثالثاً:** تشجيع الباحثين الشبان في مجالات التكنولوجيا على إحداث تطبيقات سهلة الاستعمال والتعامل معها، تكون هذه التطبيقات امتيازات خاصّة جداً للاستثمار، مع ضرورة أن تمكن التطبيقية الإلكترونية من إيصال المعلومة إلى كل الجهات المعنية بمكافحة العنف بصفة متزامنة.

➤ **رابعاً:** حتّ مزوّد خدمات الهاتف المحمول في تونس على بعث رقم مجاني للإبلاغ عن العنف وتكون الدولة من خلال مؤسساتها الرقابية هي التي تتلقى إشارة التبليغ وذلك للمحافظة على الخصوصية.



➤ **خامسا:** لا بدّ من مراجعة مضمون البرامج التربويّة والتعليميّة ورصد كل محتوى يدلّ على العنف ويشرّع له بشكل مجاني وغير مباشر، سواء بحقل دلالي واضح وصريح أو بمعانيّ ضمنيّة غير معلنة أو بدلالات رمزيّة إيحائيّة مشبعة بالعنف، من شأنها أن تجعل المرّبيّ والأستاذ وحتى التلميذ مطبّعين مع العنف دون وعي منهم. ثمّ بعد ذلك ضرورة الإشعار والتنديد بها وسحبها من المناهج المدرسيّة المبرمجة.

➤ **سادسا:** ضرورة تكثيف الشراكات بين المؤسسات الجامعيّة والجهات المعنيّة بمعالجة قضايا العنف، وذلك من أجل الاستفادة من البحوث العلميّة والدراسات التي تقوم بها المخابر البحثيّة في الغرض، كلّما أتيحت الفرصة لذلك، من أجل تفكيك الظاهرة بشكل موضوعي وعلمي يسمح بفهمها أو تفسيرها والحد منها، وبالتالي تقديم الحلول لمعالجة تداعياتها على الفرد والمجتمع.

➤ **سابعا:** وضع تصوّر وطني حول شراكة بين المؤسسات الجامعيّة والتربويّة ومؤسسات البحث العلمي ودور الشباب والثقافة وغيرها من المؤسسات الوسيطة وبين مؤسسات رصد وتتبع العنف من أجل العمل بصفة تشاركيّة وفق التصور المذكور من أجل مكافحة العنف بمظاهره وأصنافه.

➤ **ثامنا:** من أجل تشخيص ظاهرة العنف بشكل يتطابق مع خصوصية المجتمع التونسي، وحتّى نتمكّن من وضع برامج إصلحية تتماشى مع الواقع وتحاول القطع مع منظومة العقاب فقط؛ وتتوافق مع التصوّر الذي نطمح لأن يكون عليه المجتمع، وكذلك حتى نتمكّن من رسم خطط استباقيّة تمنع العنف قبل حدوثه أو أن تعالج آثاره، على المؤسسات المعنيّة بذلك أن تساعد الباحثين والجهات المختصّة على الولوج إلى المعلومة من خلال تسهيل عمليّة الحصول عليها، عبر تذليل الصعوبات البيروقراطية والإجراءات الروتينيّة.

من موقعنا كمختصين، ننبه لخطورة العنف وآثاره كسلوك تطبعت به أغلب الجهات والأفراد، ونحذّر من نتائجه الوخيمة وتبعاته على مختلف الفئات. كما يجدر بنا لفت النظر إلى ضرورة التسريع باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة وذلك ليس بسبب استفحال الظاهرة فحسب، بل أيضا بسبب طول فترة التغيير، ذلك أنّ سيرورة التغيير الاجتماعي تتطلبُ زمنا طويلا لتحقيق، على اعتبار أنّ هذه العملية يجب أن تمرّ بأكثر من جيلين، فالجيل الأوّل يجب أن تكون لديه أوّلا إرادة الإصلاح من خلال وضع البرامج والمخططات التنفيذية وفرضها على مختلف المؤسسات الاجتماعية المسؤولة عن عملية التنشئة، وبذلك نكون قد بادرنّا بوضع منظومة قيمية وثقافية مشبعة بالمبادئ المستحدثة والقيم المناهضة لكل سلوك عنيف، هذا مع التأكيد على ضرورة تمريرها للجيل الموالي (الناشئة) لنضمن استمراريتها في الزمن. ثم تمريرها للجيل الموالي من أجل التمكن من إعادة إنتاجها وبالنتيجة يتحقق التغيير الاجتماعي وبرزت تركيبة اجتماعية دون عنف ■



أهمّ المفاهيم المعتمدة في صياغة التقرير:

تضمّن التقرير توظيفاً لمعاني وأشكال مختلفة من الدلالات التي تُشتقُّ أو هي صنف من أصناف العنف. لذلك، نورد بعض التعريفات المختصرة للمفاهيم المعتمدة.

العنف: ضغط جسدي أو معنوي ذو طابع فردي أو جماعي ينزّله الإنسان بالقدر الذي يتحمّله على أنه مساس بممارسة حق أساسي¹. ويعرّفه Robert McAfee بأنه «انتهاك للشخصية وهو تعدّد على الآخر أو إنكاره أو تجاهله مادياً أو غير ذلك»².

مشهدية العنف: تحدّثنا عن تحويل مشاهد العنف إلى سيناريو لعمل فنيّ يدعي نقل الواقع حرفياً لكنّه يساهم في التطبيع مع العنف ويعيد إنتاجه وترويجه عبر الوسائط المسموعة والمرئية.

- 1 ريمون بودان، المعجم النقدي لعلم الاجتماع. ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1. الجزائر، 1986. ص397.
- 2 أسعد وطفة(على)، من الرمز والعنف الى ممارسة العنف الرمزي: قراءة في الوظيفة البيداغوجية للعنف الرمزي في التربية المدرسية، مجلة شؤون اجتماعية، عدد 104، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص65.



العنف المادي: هو كل فعل يقصد به الاعتداء على الجسد أو تبادل العنف بين الجماعات الاجتماعية من جهة ومؤسسات الدولة أو بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين فيما بينهم. وكذلك العنف المسلط على الممتلكات الخاصة والعموميّة.

العنف المعنوي: هو كل فعل يمارس تجاه الفرد أو المجموعة ويستهدف النفس من أجل هرسلتها.

العنف اللفظي: هو سلوك لفظي، منطوق أو مكتوب، يتّخذ طابعا هجوميًا أو دفاعيا، يمارسه فرد أو جماعة أو هيئة مقابلة، حاضرة أو غائبة، وذلك عند حصول ضرر مادي أو معنوي أو عند حصول مواجهة أو تنافس أو صراع أو اعتداء³.

العنف الامرئي: هو كل ما يشمل المعجم اللغوي للعنف من مصطلحات تقلل من شأن الفرد وإشارات وإيماءات ورموز وهو عنف مبطن يصعب رصده.

العنف الإجرامي: يقصد به مختلف ممارسات النهب والسطو العنيف «البراكاجات» السرقات، المداهمات، الاغتصاب، القتل.

العنف في الفضاء العام: هو ممارسات فعلية ومادية أقل ما توصف به «قلّة الرفق» أو «البربريّة» على حد تعبير Marc Perlman أي تلك التصرفات التي تلحق الضرر بالملك العام والمنشآت.

3 الزيدي (منجي) بوطالب (محمد نجيب) المبروك (مهدي)، ظاهرة العنف اللفظي لدى الشباب التونسي - دراسة سوسيوقافية، المرصد الوطني للشباب، وزارة الثقافة والشباب والترفيه، تونس، 2004

العنف الإقتصادي: هو تضيق مجال الإمكانيات ومصادرة الحريات الشخصية... ويشمل العنف الإقتصادي الإقصاء الكلي أو الجزئي من الميراث... وكذلك أن يكون الأجر زهيدا مقابل المردود أو أن تتعرض المرأة مثلا إلى الاستغلال المالي من قبل المؤجّر أو حتى من قبل الزوج.

العنف الاحتجاجي: يمكن أن نعتبر أن الحركات الاحتجاجية الاجتماعية هي وجه من وجوه العنف بين المحتجين والسلطة، فالفضاء يكون فيها من أبرز مواقع التنازع على السلطة وفرض الرؤى والتصورات. ويكون هذا النوع من العنف عادة صادرا عن التحركات الاحتجاجية الانفعالية التي تقوم على «الحرمان النسبي».

العنف الرمزي: حسب عالم الاجتماع بيار بورديو يتجسّد العنف الرمزي بين الفاعلين الاجتماعيين من خلال سلطة رمزية داخل الفضاء الاجتماعي وخارجه. فهي أي نفوذ يفلح في فرض دلالات معيّنة بوصفها دلالات شرعية، حاجبا علاقات القوة التي تؤصّل قوّته ■



لم تكن سنة 2021 مختلفة كثيرا عن سابقتها، حيث بقيت مؤشرات العنف بمختلف أصنافه محافظة على درجاتها المُلغطة والتي تُنذر بتفاقم الخطر واستفحال الظاهرة وتحولها إلى ممارسة يومية. مثلما كانت سنة 2020 منهكة بالوباء العالمي، فإنها أيضا كانت سنة العنف المُعمّم والممارسات العنيفة التي لم تقتصر على فئة اجتماعية معينة سواء من جانب الضحايا أو الممارسين للعنف. فمن العنف الأسري (العنف ضد الأزواج والأطفال) إلى عنف مُعمّم ومُتداول في الفضاء العام يكشف عن نفسه (عنف مادي) إلى عنف مستتر (عنف رمزي) يتخفى وراء اللغة وأنماط التواصل.

مقابل ذلك، لم تتمكن التشريعات والقوانين الموضوعة، والمقاربات التي تبنتها مختلف الجمعيات والمنظمات المعنية بمكافحة العنف، من الحد منه كممارسة أو وضع جملة الحلول المُقدمة موضع التطبيق. حيث رصدنا انتقال العنف من أفضية خاصة إلى أخرى عامة مثل البرلمان، حيث تحول جزء من الفاعل السياسي إلى ممارس للعنف المادي والرمزي وضحية له في نفس الوقت، مما ساهم في تحول الفضاء التشريعي إلى فضاء مُفعم بالعنف وموضوع تحت الأضواء مباشرة يعرض مشاهد العنف على مرأى ومسمع من المواطن.